ابتعاد كثير من المستثمرين عن «الدخول» خلال الأسبوع الماضي

«الأولى» : تراجع الشهية الشرائية في سوق الكويت

قال تقرير شركة الأولى للوساطة أن الشهية الشرائية في سوق الكويت للأوراق المالية شهدت خلال تعاملات الأسبوع الماضي، تراجعا واضحا مع ابتعاد كثير من المستثمرين في عطلات صيفية عن التداولات إضافة إلى بداية شهر رمضان.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية على ارتفاع مؤشراته الثلاثة الوزني بواقع 2.64 نقطة والسعري 12 نقطة و«كويت15» بواقع 7.23 نقطة.

وأضافت التقرير ان قيام المستثمرين بالشراء خلال تعاملات الاسبوع الماضي جاء على اساس توقعات لنتائج الربع الثاني من العام، خصوصا وان النتائج المرتقبة تعتبر المعيار الفني الرئيس في تحديد توجهات المستثمرين خلال الفترة المقبلة وتحركاتهم لتعديل محافظهم في نهاية الربع. وكان من الملاحظ خلال الاسبوع الماضي انخفاض القيمة المتداولة في سوق الاوراق المالية وتحديدا خلال أول جلسات شهر رمضان الكريم الاربعاء الماضي التي تراجعت فيها السيولة الى ما دون الـ 20 مليون دينار، مسجلة بذلك اقل معدل تداول للسوق منذ بداية العام. وتباين اداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية في غالبية جلسات الاسبوع الماضي، التي شهدت عمليات تذبذب مدفوعة بعمليات مضاربة، مع تراجع معدلات السيولة. كما ان تقليص عدد ساعات التداول إلى ساعتين فقط اسهم في اضعاف التحركات النشطة على أغلب الأسهم.

■ قيام المستثمرين بالشراء خلال تعاملات الأسبوع الماضي جاء على أساس توقعات لنتائج الربع الثاني من العام

ومن غير المتوقع ان يرجع السوق خلال شهر رمضان إلى الاتجاه التصاعدي مثل ما كان في مايو ويونيو الماضيين، الا ان من المرتقب ان تحدد النتائج الفصلية بشكل عام حركة التداولات الاسبوع المقبل.

وفيما لحظ التقرير وجود نشاط على بعض الاسهم القيادية ادت إلى تحقيق بعض المكاسب إلى المؤشر الوزني ومؤشر «كويت 15» في بعض الجلسات الا ان أحجام التداول لا تزال هزيلة، ومن المترقب ان تستمر هذه المعدلات على مستوياتها دون تحسن يذكر خلال الفترة المقبلة، وحتى ظهور بوادر مؤثر لجهة الاعلانات الفصلية.

وبالنسب للاسهم الرخيصة والمتوسطة والتي شهدت عمليات اقبال عليها واسعة منذ بداية العام، فكان هناك اتجاهان لدى المستثمرين، احدهما لتجميع الاسهم لاهداف مضاربية خصوصا التي لا تزال تحمل فرصا استثمارية، فيما لجا بعض المستثمرين إلى التخارج من اسهمه من اجل جني الارباح. واشار التقرير إلى ان رغم اتخاذ خطوات نحو انتخاب مجلس الامة في 27 من الشهر الجاري، بما ينعكس ايجابيا على المستثمرين، الا انه سيكون من الصعب اقناع المستثمرين بضخ أموال في السوق في ظل تراجع المحفزات الفنية، وعدم انطلاقة قطار الاعانات الفصلية، حيث من المرتقب ان نرى تاثيرا جزئيا على التداولات مع بروز مؤشرات من نتائج الربع الثاني تبرر صعود المؤشر.

ولا يزال كبار المستثمرين وفي مقدمتهم المحفظة الوطنية تتحرك بشكل انتقائي على بعض الاسهم التفشلية إلى حد كبير ما يضعف المبادرات التي من شانها ان تذكي حركة التداولات، وبما يسهم في انعاش نشاط الاسهم، فيما جات بعض تعاملات الاسهم القيادية مدفوعة بالشراء والدعم الفني، فيما شهدت اسهم بعض المجاميع عمليات ضغط وتجميع.

الترقب يسود أركان البورصة

الزين: 17.1مليون دينار أرباح «ألافكو» بربحية 22 فلساً

«كونا»: قال رئيس مجلس الإدارة في شركة «الافكو» لتمويل شراء وتاجير الطائرات أحمد عبدالله الزين ان الشركة حققت أرباحا صافية خلال الاشهر التسعة الاولى من سنتها المالية الحالية التي بدات في الأول من أكتوبر الماضي بلغت 17.1 مليون دينار فيما بلغت ربحية السهم 22 فلسا. وذكر الزين في بيان صحافي ان صافي الأرباح خلال هذه الفترة تضمن أرباحا استثنائية نتجت عن تعديل بعض الاتفاقيات مع مصانع الطائرات مضيفا أن النتائج جاءت متطابقة مع التوقعات المالية للشركة. وأوضح أن الأرباح التشغيلية الصافية بدون الأرباح الاستثنائية بلغت 12.4 مليون دينار مقارنة بنحو 9.5 ملايين دينار عن نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة قدرها 30 في المئة. وأضاف الزين أن الافكو سلمت خلال الشهر الماضي الطائرة الأولى لشركة الخطوط الاندونيسية «جارودا» وهي من نوع بوينغ وفقا للاتفاقية التي أبرمتها الافكو مع شركة الخطوط الاندونيسية.

أحمد الزين

«صكوك»: تسوية أكبر دين لمصلحة الشركة بقيمة 33.9 مليون دينار

أعلن رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة «صكوك» القابضة فراس فهد البحر عن اتمام أكبر تسوية دين لمصلحة الشركة بقيمة تبلغ 33.9 مليون دينار.

وقال البحر في بيان صحافي ان جهود أطراف التسوية ودعم المالك الرئيسي وهو مجموعة «عارف» الاستثمارية والبنك الدائن بيت التمويل الكويتي «بيتك» كان لهما اثر على انجاح المساعي خلال العامين الماضيين والتي تكللت بالايجاب.

وكشف أن صكوك القابضة تمكنت من تحقيق أرباح نتاج التسوية بلغت 12.4مليون دينار كويتي أي ما يعادل 24 فلسا ربحية للسهم الواحد وهو ما يعكس أثر الصفقة على الهيكل المالي للشركة حيث حصلت الشركة على مديونيتها كاملة.

وذكر أن صكوك القابضة ستستفيد بطريق غير مباشر من النتائج الإيجابية والأرباح التي حققتها شركة «منشآت» نتيجة ملكية صكوك لحصة استراتيجية فيها بنسبة 27.7 في المئة كشركة زميلة أي أن نصيب صكوك من مجمل الأرباح المحققة من شركة منشآت للمشاريع العقارية من هذه التسوية بحدود خمسة ملايين دينار.

وأضاف ان ذلك يعود لدعم الملاك ومجلس الإدارة حيث نجحت شركة منشآت في تغيير مسار الشركة من شركة أوشكت على الافلاس الى شركة قامت بسداد ديونها بنسبة 80 في المئة وبمبلغ 91.5 مليون دينار كويتي سدادا نهائيا وليس مجرد اعادة جدولة لهذه الديون.

يذكر ان منشآت كانت قد حققت أرباحا بمبلغ 9.8 ملايين دينار عن عام 2012 مقارنة بخسائر قدرها 15 مليون دينار في عام 2011 كما ان نتائج الربع الأول من عام 2013 حققت نموا قدره 86 في المئة مقارنة بالربع الأول من عام 2012.

فراس البحر

خيمة «الوطني» تستقبل الصائمين يومياً على موائد الإفطار

الرشيد: برنامج البنك الوطني خلال رمضان يتميز بتنوع مبادراته الخيرية وحملاته الإنسانية

بدأ بنك الكويت الوطني تقديم وجبات إفطار يومية للصائمين في خيمة الوطني مقابل المسجد الكبير وذلك ضمن برنامجه الاجتماعي السنوي الخيري لشهر رمضان المبارك تحت عنوان «افعل الخير في شهر الخير».

ويشتمل برنامج الوطني السنوي الخاص بشهر رمضان على موائد افطار وزيارات ميدانية لتوزيع وجبات الطعام ومعاودة الاطفال المرضى في المستشفيات الى جانب العديد من المساهمات وأعمال الرعاية الاجتماعية والأنشطة التطوعية. ويأتي البرنامج في اطار المسؤولية الاجتماعية التي ينتهجها البنك والتي يلتزم بها منذ أكثر من 20 عاما.

وقال مدير إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني عبد المحسن الرشيد ان برنامج البنك الوطني الخاص بشهر رمضان «افعل خير في شهر الخير» يهدف الى تعزيز الدور الاجتماعي والخيري للبنك. ويتميز برنامج هذا العام بتنوع المبادرات والحملات الخيرية والانسانية والاجتماعية التي يتضمنها والتي تستمر طوال الشهر الفضيل وذلك التزاما من البنك الوطني برسالته الراسخة في خدمة.

واستعرض الرشيد ما يتضمنه برنامج البنك السنوي لشهر رمضان المبارك لهذا العام، حيث تستقبل خيمة البنك الوطني مقابل المسجد الكبير الصائمين يوميا على موائد الإفطار. الى جانب ذلك، تجوب قوافل الوطني مختلف المناطق لتوزيع وجبات الافطار ويقوم الموظفون من متطوعين في هذا البرنامج بزيارات ميدانية الى المستشفيات والى العديد من مساجد الكويت.

واشار الرشيد الى ان البنك الوطني يحرص خلال شهر رمضان على زيارة الاطفال في المستشفيات بما فيها نزلاء مستشفى الوطني للأطفال وبيت عبدالله وذلك لتوزيع القرقيعان والهدايا عليهم بمناسبة حلول الشهر الفضيل. كما لفت الى انه خلال العشر الأواخر سيكثف البنك الوطني حملاته الميدانية نشاطاته الخيرية ويقوم بتوزيع المياه والتمر على المصلين في المساجد في مختلف مناطق الكويت من خلال فريق من المتطوعين من موظفي البنك.

خيمة البنك الوطني بجانب المسجد الكبير

«الذهب» يسجل أفضل أداء أسبوعي في عامين

تراجع الذهب لكنه سجل أكبر زيادة اسبوعية في حوالي عامين بفضل انحسار المخاوف من سحب وشيك لسياسة البنك المركزي الامريكي للتحفيز النقدي التي عززت جاذبية المعدن النفيس كاداة للتحوط من التضخم. وأنهت اسعار الذهب للبيع الفوري الاسبوع مرتفعة 4.8 في المئة وهي أكبر مكاسب في اسبوع منذ اكتوبر تشرين الاول 2011. وبدأ المعدن الاصفر موجة صعود بعد ان اشار بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي يوم الاربعاء الماضي إلى أن البنك المركزي الامريكي بحاجة الي الابقاء على سياسة نقدية تحفيزية بالنظر الي انخفاض التضخم وحالة عدم اليقين في سوق العمل. وانخفض سعر الذهب في السوق الفورية 0.1 في المئة إلى 1284.90 دولارا للاوقية «الأونصة» في اواخر التعاملات في سوق نيويورك مرتدا عن اربع جلسات متتالية من المكاسب. وتراجعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 2.30 دولار لتسجل عند التسوية 1277.60 دولارا للأوقية.

عمان تطرح شهادات إيداع بقيمة 288 مليون ريال

طرحت سلطنة عمان شهادات ايداع بقيمة 288 مليون ريال عماني «الريال نحو 2.59 دولار» بمتوسط سعر للفائدة بلغ 0.13 في المئة ولمدة 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في السابع من اغسطس المقبل. واوضحت نشرة صادرة عن البنك المركزي العماني أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من 10 الى 16 شهر يوليو الجاري هو واحد في المئة. وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي اداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال العماني.

«الوطني» آفاق الاقتصاد الكويتي مشجعة في العامين المقبلين مع تنفيذ المشاريع التنموية

أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية لدول الخليج أن الصورة العامة للاقتصاد الكويتي للعامين المقبلين تبدو مشجعة، في ظل النمو المعتدل ومعدل التضخم المنخفض والعوائد النفطية المرتفعة التي تحقق فوائض مالية ميزانية وتجارية ضخمة. وفيما وتيرة تنفيذ المشاريع الحكومية الضخمة- التي من شانها أن تعزز مستويات الاستثمار وتحفز النشاط في القطاع الخاص- ما زالت دون المستوى المأمول، فمن المتوقع أن تعمل المشاريع الكبرى في قطاعي الطاقة والنقل، التي ستبدأ في النصف الثاني من العام 2013، على تعزيز نمو الاقتصاد غير النفطي، والذي نراه سيرتفع من 4.5 في المئة في العام 2013 إلى 5.0 في المئة في العام 2014.

ورأى بنك الكويت الوطني أن نشاط القطاع الاستهلاكي، الذي كان يمثل ركيزة القطاع غير النفطي في السنوات الأخيرة، سيظل قويا مدعوما بارتفاع الأجور وانخفاض التضخم والإجراءات الحكومية المرتبطة. كما أن النمو القوي في سوق العمل سيبقى عاملا مساعدا، إذ نما معدل التوظيف العام بواقع 3.0 في المئة في المتوسط سنويا خلال السنوات الثلاث الأخيرة حتى العام 2012، كما نما بواقع 4.6 في المئة في المتوسط بين الكويتيين. لكن التحديات مازالت قائمة في الأفق، إذ إن رغم نمو عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص، إلا أن وتيرة هذا النمو قد تباطأت في السنوات القليلة الماضية. ومن هذا المنطلق، فإن ضمان نمو سريع ومستدام في وظائف القطاع الخاص يتطلب سرعة في تنفيذ المشاريع الحكومية وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية التي من شانها أن تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ولحظ بنك الكويت الوطني انه تم تخفيض الإنتاج النفطي في مطلع العام 2013 ليصل إلى 2.7 مليون برميل يوميا في شهر مارس بعد أن بلغ 3.0 ملايين برميل يومياً في شهر ديسمبر. وربما جاء بعض ذلك التخفيض كاستجابة لعوامل موسمية والتي عادة ما تشهد ضعف الطلب العالمي على النفط في النصف الأول من كل عام. وعلى الرغم من ذلك، فإن المؤشرات تدل على أن الإنتاج قد ينخفض بوتيرة أسرع مما توقعنا مع سعي الدول الأعضاء الأساس في منظمة أوبك إلى تعويض ارتفاعات الامدادات من أماكن أخرى. ونتوقع الآن أن ينخفض الناتج المحلي النفطي بنسبة 3 في المئة هذا العام، وأن يبقى مستقرا في العام 2014. وبالتالي، سيصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالأسعار الثابتة إلى 1.3 في المئة في العام 2013 و2.9 في المئة للعام القادم.

وأشار بنك الكويت الوطني إلى أن معدل التضخم قد تراجع إلى أدنى مستوى له في ثلاث سنوات ونصف السنة ليصل إلى 1.6 في المئة في شهر مارس 2013، أي أقل بكثير من معدله في العام الماضي. وقد جاء ذلك الانخفاض نتيجة انخفاض التضخم في أسعار المواد الغذائية «ليبلغ -0.9 في المئة من 10 في المئة في شهر مارس 2012». وباستثناء المواد الغذائية، ظل معدل التضخم الأساس منخفضا أيضا عند 2.4 في المئة في شهر مارس. وفي ضوء الاتجاهات الأخيرة لأسعار المواد الغذائية العالمية، فإن معدل التضخم العام قد يكون قد وصل بالفعل إلى أدنى مستوى له، ومن المحتمل أن يعاود الارتفاع خلال الشهور المقبلة. ولكن على الرغم من قوة القطاع الاستهلاكي بصفة عامة، فإننا نتوقع أن يظل معدل التضخم في حدود 2 في المئة إلى 4 في المئة خلال العامين 2013 و2014، وهو ما سيكون مدعوما أيضا بمعدلات التضخم المعتدلة في الدول المجاورة.

ورغم أن تراجع الإيرادات النفطية «نظرا لانخفاض الإنتاج وتراجع الأسعار مقارنة مع العام 2012» سيؤثر على فائض الميزانية، إلا أن الفائض سيبقى ضخما ليتراوح ما بين 18 في المئة - 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما سيكون تحسن معدل الإنفاق الحكومي عاملا إيجابيا مؤثرا ايضا، إذ من المتوقع أن ترتفع المصروفات الحكومية الفعلية بواقع 12 في المئة في السنة المالية 2013/2014، رغم أن مستواها المعتمد في الميزانية أقل بواقع 0.4 في المئة عن مستواها المعتمد في ميزانية السنة السابقة. ويعكس بعض هذا الارتفاع في المصروفات الإجمالية، نمو الإنفاق الرأسمالي على المشاريع، وهو ما من شانه أن يدعم الاقتصاد. كما قد ترتفع التحويلات المالية بين الجهات الحكومية بعد انخفاضها «المقدر» في السنة السابقة.

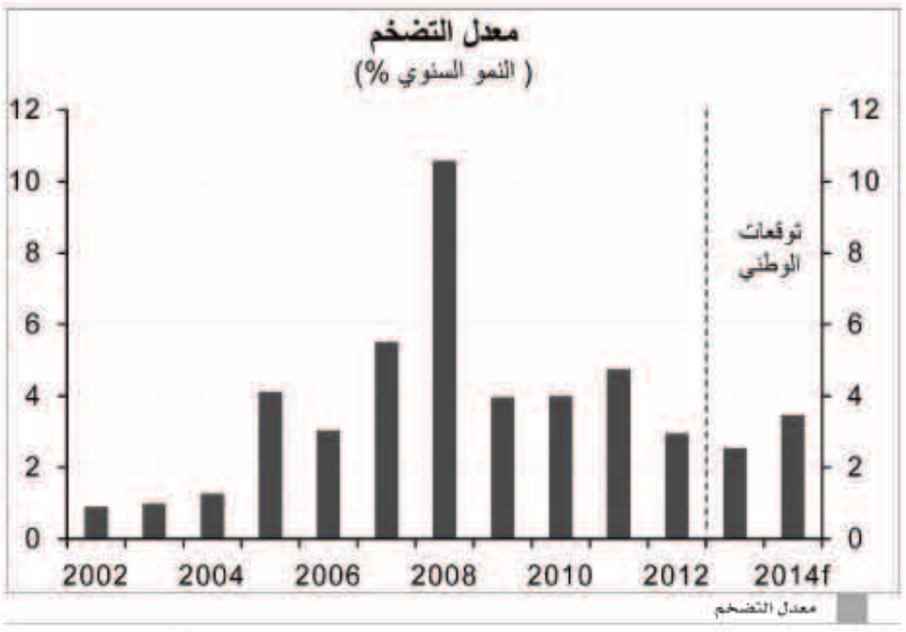

معدل التضخم

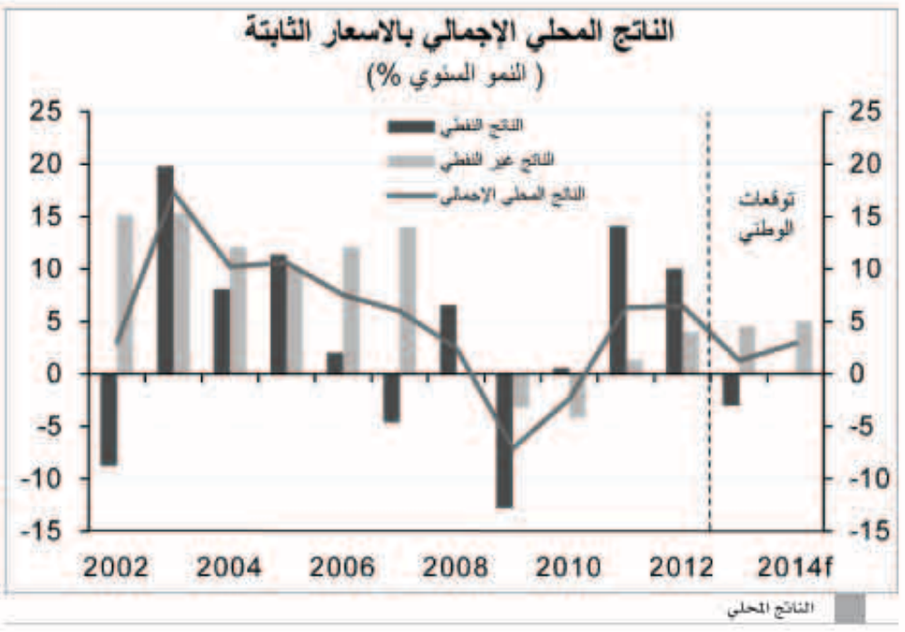

الناتج المحلي